## المبحث الثاني:

# الحاكـــــــــم

### الحكم الشرعي من الله تعالى:

قلنا سابقاً بأن الأحكام الشرعية (الواجب ـ المندوب ـ المباح ـ المكروه ـ الحرام) هي ثابتة بخطاب الله تعالى، ومعنى خطابه: القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد الصحيح المبني على الأدلة والقواعد والمقاصد الشرعية.

وعليه فورود الأحكام الشرعية يكون من الله تعالى، فالله عز وجل هو الذي شرع تلك الأحكام وبينها وفصلها، سواء بالتنصيص عليها في القرآن الكريم، أو ببيانها في السنة النبوية، أو بما يتوصل إليه المجتهدون والعلماء من خلال نظرهم في الأدلة وأحوال التشريع المختلفة.

ولذلك وصف الله تعالى نفسه بالحاكمية، وسمى نفسه الحاكم، وقال في نفسه: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ**﴾ [الأنعام: ٥٧] وقال: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ**﴾[المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [المائدة: ٤٧].

وقد دلت كل تلك النصوص الشرعية وغيرها على أن الله تعالى هو الذي يصدر الأحكام الشرعية ويثبتها، ويلغيها ويبدلها إذا أراد ذلك، كما هو

الحال في نسخ أو تبديل دليل بدليل أو تغيير حكم بحكم، سبحانه: ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وليس إطلاق صفة شرعية على الأحكام إلا دليلاً قاطعاً وبرهاناً ساطعاً على أن تلك الأحكام مبنية على الشرع الإسلامي ومنبثقة منه ومحددة في ضوئه وعلى وفقه.

## دور العقل تجاه الأحكام الشرعية:

قلنا بأن الأحكام الشرعية هي الأحكام التي أوجدها الشارع الحاكم تبارك وتعالى، وهذه الأحكام موجهة للمكلفين كي يفهموها ويطبقوها.

وقد يقول القائل: إذا كانت الأحكام قد تولى الشارع الحاكم بيانها وتحديدها وضبطها فما دور العقل تجاهها؟ وهل رسالته تتمثل في فهم الأحكام وإظهارها والكشف عنها فقط، أم يمكنه أن يحدث بعض الأحكام الجديدة ويثبتها ويستقل عن الشرع بإنشائها وإبرازها وتأسيسها؟

والحق أن هذا السؤال أو التساؤل قديم جداً، وهو محل نقاش ومناظرة بين أصحاب الرأي وأهل العلم، وقد تعود الباحثون والكتاب والمؤلفون على بسطه وإيراده في بحوثهم وكتبهم، ولا سيما أثناء بيانهم لعلاقة العقل بالشرع، أو مبحث التحسين والتقبيح أو غير ذلك من المباحث والمسائل.

ونحن يستحسن بنا أن ننأى بأنفسنا عن إعادة طرح هذا الأمر، تجنباً للتكرار والاجترار، وسعياً إلى ترسيخ الطابع العملي والسمات الفعلية والتحفيزية لمثل هذه المباحث والمسائل الذي يطغى عليها جانب التنظير والتجريد وقلة الفوائد العملية المرجوة، وبشكل ملحوظ للغاية.

ويمكن بإيجاز شديد أن نذكر بأن العقل الإنسانى ذو صلة وثيقة بالشرع الإسلامي، وأنهما مترابطان متلازمان ومتآخيان، لا يمكن للواحد منهما الانفصال عن الآخر، ولا يجوز لأحدهما الاستغناء أو الانفراد أو الإلغاء على حساب الآخر؛ لأن الشرع أنزله الشارع ليفهمه العقل ويستوعبه ويتعقله، ولأن العقل في حاجة ماسة وضرورة قاطعة إلى هدي الشرع توجيهاته وإرشاداته على امتداد الدهور والأعصار وفي شتى الظروف والأطوار.

وهناك ما لا يحصى من الأدلة والشواهد والقرائن الإسلامية الشرعية التي تدل ـ تصريحاً وتلميحاً، كلياً وجزئياً، عموماً وخصوصاً، قديماً وحديثاً ـ على مكانة العقل ومنزلته في التعامل مع دين الله تعالى تحملاً وأداءً، فهماً وتطبيقاً.

فصلات العقل بالشرع وثيقة وحميمة ودائمة، فالعقل ـ إجمالاً وذكراً وليس تفصيلاً وحصراً ـ له دور مهم في فهم نصوص الشرع وأخباره واستيعابها وتمثلها وتعقلها وتأويلها وتعليلها والقياس عليها والتفريع عنها والموازنة بينها وترجيحها والبحث عن أفضل السبل وأنفع المسالك لتطبيقها وتنزيلها وتفعيلها في واقع الناس والحياة.

## ما هو العقل المشهود له بمكانته العالية في الإسلام ؟

العقل المشهود له بمكانته العالية ومنزلته الرفيعة في دين الإسلام وفي نصوصه وتعليماته هو العقل الفطري السوي العالم الحاذق الصادق الأمين، وليس هو العقل الذي تشوبه شوائب الحياة وتغييراتها ومشكلات الزمان والمكان والذي زاغ عن منهج الفطرة السوية التي خلق الله الناس عليها، وليس

هو العقل الجاهل والمتسرع والسطحي والحرفي والمتحامل والمتآمر والحاسد والحاقد والمبغض.

فالعقل الذي احتفلت بشرفه ومكانته نصوص شرعية كثيرة واحتفت هو العقل المتآخي مع الشرع المؤيد له والمدافع عنه هو العقل المصنوع من قبل الخالق الذي أنزل الشرع، فهما من مصدر واحد ومن إرادة واحدة، ومن قبل الحكيم الخبير الذي يعلم من خلق وما خلق. والحكيم كما هو معلوم هو الموصوف بالحكمة، والحكمة ضد السفه ولا تفضي إلى الفوضى والتضارب والتعارض وإنما تؤول إلى التوافق والتآلف والتناغم لكل عناصر الوجود الكوني خلقاً وشرعاً متآلفة مع بعضها متناغمة فيما بينها ﴿**مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ**﴾ [الملك: ٣].

فالشرع والعقل متآخيان ومتوافقان؛ لأنهما من قبل المولى الواحد الحكيم الخبير؛ ولأن الله تعالى أودع في الشرع أسراره ومصالحه ومقاصده التي تستجيب لفطرة الإنسان وتسد حاجياته وتلبي رغاباته؛ ولأنه كذلك أودع في العقل خاصيات كثيرة ومؤهلات عديدة، يكون لها دور في تحمل الخطاب الشرعي وتعقله وتفهمه، وفي قبول أحكامه وتلقيها وتطبيقها بكل يسر وسهولة وانسجام مع الفطرة المستقيمة والرغبات الإنسانية السليمة والحاجيات المشروعة والمفيدة، فأي خلل يحصل داخل علاقة العقل بالشرع، وأي ضرب من التعارض الظاهري بينهما إنما يكون بسبب انحراف العقل عن فطرته وسليقته وجوهره، أو بسبب التعسف في فهم الشرع، إفراطاً أو تفريطاً، أو بكليهما.

ولذلك وجب على العلماء والمجتهدين والراسخين لزوم الحذر وشدة الانتباه عند طروء مثل هذه الضروب المجافية لتكامل البناء الكوني والشرعي والمعارِضة لسنن الله تعالى في خلقه وملكوته.

ولن يكون العلاج صائباً والحل سليماً إلا بإعادة العقل إلى رشده وفطرته وتنقيحه مما علق به من شوائب الزمان والمكان والحال، وبتثبيت الفهم الصحيح والاستنباط المشروع والاجتهاد الأصيل والشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار سائر الشروط والضوابط، ويتقيد بجملة القواعد والمعطيات والقرائن الشرعية الواجب توافرها واستحضارها في إجراء اجتهاد صحيح ديانة وقضاء، حكماً ومقصداً، حالاً ومآلاً، دنيا وآخرة.

*****

# المبحث ٢ : الحاكم